دراسة ميدانية لمدينة وهران

د.زرقـــــة دليلة •

المقدمة :

لقد اتجهت سياسة الجزائر غداة الاستقلال نحو التصنيع بشكل أساسي[1] نتيجة التوجه الاشتراكي ، الأمر الذي استوجب غلافا ماليا مهما حظى به جانب التصنيع أكثر من غيره، إضافة إلى أن الصناعات الثقيلة التي تم التركيز عليها تطلبت نفقات ضخمة ، كما أن الرغبة في رؤية نتائج هذا التوجه تتحقق على أرض الواقع و بأي ثمن كتعزيز للإيديولوجية التي تبنتها آن ذاك الدولة ، تطلب هو الآخر إنفاقا لا محدودا مما ألحق ضررا بالصناعة نفسها ، وأدى إلى غياب الاستثمار في جوانب موازية للصناعة ومن ضمنها مجال السكن ،الذي حظى بالحصة الأقل لا من حيث الغلاف المالي أو تركيز الاهتمام مقارنة بالقطاعات الأخرى .

إلا أنه معمجئ ميثاق 1986 أضحت إشكالية السكن من بين الانشغالات الكبرى للسلطات السياسية ، حيث اعتبرت مسألة السكن حتمية يصعب تجاهلها، هذا ما جعل الدولة تسعى جاهدة لتجاوز هذه المسألة، وهذا بالتركيز على دمج جهود الدولة ، والسلطات والمؤسسات وكذا المواطن .

ويتجلى ذلك من خلال اعتبار قطاع السكن قطاع أولي ابتداءا من المخطط الخماسي الأول (84/80)[2] وهذا بتنمية قطاع السكن وتعدد صيغه .

•أستاذة مساعدة قسم "أ" جامعة مولاي الطاهر سعيدةzergadalila@gmail.com

ومن الصيغ الأكثر رواجا هو السكن الاجتماعي حيث حظي بالأولوية ، في عملية تخطيط وتوسيع مدينة وهران ، واستعملت النظريات التي وجدت من أجل تطوير المدينة على مستوى التصاميم الهندسية، والتي كان لها الفضل في توسيع النسيج الحضري، من خلال تخصيص مجمعات سكنية حضرية، ساهمت في تكوين حزام جديد لمدينة وهران. ومن ذلك الوقت شكل السكن الاجتماعي العرض السكني المسيطر خلال فترة ما قبل التسعينات، موجه للإيجار ومطلب أغلبية السكان، اعتبرته الدولة منتوج اجتماعي وليس اقتصادي. إذ كانت لها مقاربة اجتماعية محضة. فقد كان جزء مهم من السياسة الاجتماعية التي اتبعتها البلاد منذ الاستقلال.

إلا أن عمليات تعليق القوائم الاستفادة من السكنات الاجتماعية بمدينة وهران، تحولت إلى فترة غليان احتجاجي عارم واحتقان شعبي متنامي نتيجة تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية بسبب انتهاج السلطات المحلية للسياسات اللاشعبية[3] الرامية إلى التفقير والتهميش والإقصاء وعدم التعاطي الإيجابي مع ملف السكن الاجتماعي. إن تنامي الحركات الاحتجاجية بالعديد من مناطق مدينة وهران تعتبر ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة. فنحاول في هذه الورقة أن نبين إلى أي درجة يمكن لهذا النوع من السكن أن يكون مهدد للسلم الاجتماعي للبلد، في حالة عدم وجود سياسة غير رشيدة في عملية التوزيع ؟

1_مفهوم السكن :

يكتسي السكن أهمية كبيرة في حياة الفرد باعتباره حاجة ضرورية لا يمكن أن يستغني عنها، فهو يعتبر من إحتياجات الإنسان الأساسية[4]، فإلى جانب أنه فضاء يحتمي به الإنسان من العوامل الطبيعية ، فهو في الحقيقة يوفر لقاطنيه الراحة النفسية و الجسدية ،

حيث يشعر الفرد من خلاله بإنسانيته وكرامته .ليشير الباحث حجيج[5] "أن الفضاء السكني لا يعبر فقط عن وظيفة بيولوجية أي الحماية بل هو تعبير إجتماعي ".

إن الفضاء السكني ليس عملية ممارسة لوظيفة عضوية فقط ، إنما هو أيضا عنصرا أساسيا في ارتباط العائلة و الفرد مع الوسط الإجتماعي الذي ينتمي إليه . و يعد الفضاء السكني نسقا للاتصال[6]، فحاجة الانسان الطبيعية تحتم عليه العيش داخل النسق الاجتماعي ، ولا يمكنه العيش بمعزل عن الآخرين. وعليه يعد المسكن مكان لاحتضان الحياة الأسرية من بين أهم ما يقدمه ،فإضافة إلى احتضانه المادي والملموس من خلال فضاءاته، ومكوناته المادية و أثاثه. يقوم بجمع أفراد الأسرة من خلال العيش بداخله، أين يتواجد معا أثناء القيام بالأنشطة الحياتية اليومية المختلفة كتناول الواجبات ،مشاهدة التلفاز، النوم .....الخ ،كل هذا يجعل من المسكن مكانا تتوفر به الراحة[7] بعد فترة العمل أو الدراسة للالتقاء بأفراد الأسرة ، الذين نتصرف بحرية أكبر أمامهم .ومنه نرتبط به عاطفيا وتصبح الذكريات المرتبطة بالطفولة ثم مراحل العمر الأخرى خير دليل على ذلك .

وينوه ابن خلدون Ibn Khaldoun"اعلم أن المدن قرار تتخذه الأمم عند الغاية المطلوبة، .....وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار ، ولما كان ذلك للقرار و المأوى ، وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها[8] ". فيعتبره ذلك المأوى الذي يحمي الأفراد والأسر من قساوة العوامل الطبيعية كما يعتبر السكن المكان الذي يمارس فيه الإنسان نشاطاته الخصوصية ويحس داخله بالراحة والأمن والاطمئنان.ويرى G.Bachlard[9] أن البيت هو واحد من أهم العوامل التي تدمج أفكار و ذكريات و أحلام اليقظة ، ويمنح الماضي والحاضر والمستقبل ديناميات مختلفة، فالبيت جسد وروح وهو عالم الإنسان الأول .

فيقول أن " لو درسنا بدايات الصور ظاهراتيا فإنها سوف تعطينا الدليل الملموس لقيم المكان المسكون ، للأنا الذي يحمى الأنا"[10]. فالبيت يحمي أحلام اليقظة والحالم ، ويتيح للإنسان أن يحلم بهدوء ، إن الفكر و التجربة لا يكرسان وحدهما القيم الانسانية .

2ـ السكن الإجتماعي في السياسة الحضرية :

يعتبر مفهوم السكن الاجتماعي الحضري ،مفهوم متقارب مع مفهومH.B.M[11] أي السكنات بتكلفة زهيدة، أو السكنات للعمال. ففي 1904 السنة التي تعتبر علامة في تاريخ السكن الاجتماعي على مستوى فرنسا ، في الواقع هذه الفترة كانت بداية انطلاق مشاريع ثرية فيما يخص السكن ، على مستوى الطوبوغرافية ، وأيضا على مستوى حجم تنفيذ العمليات .حيث كان يجب البحث عن حل لإسكان أكبر شريحة من الناس ، في مجمعات سكنية لائقة ، وكذا متوفر على الشروط الصحية و النظافة .

وكان أكبر حدث هو خلق مؤسسة البناء[12] "la fondation Rothschild "، الفرق بين هذه المؤسسة والمؤسسات الأخرى، يتمثل في ضخامة هياكلها . حيث اهتمت بالسكن باعتباره المحرك و المغير الجذري في سيرورة وتكوين المدينة .

كما أن السكن الاجتماعي أخذ الرّواج و الأولوية ، في عملية تخطيط و توسيع مدينة وهران، واستعملت النظريات التي وجدت من أجل تطوير المدينة على مستوى التصاميم الهندسية ، والتي كان لها الفضل في توسيع النسيج الحضري ، وهذا بتخصيص مجمعات سكنية حضرية، ساهمت في تكوين حزام جديد لمدينة وهران .

ومن ذلك الوقت شكل السكن الاجتماعي العرض السكني المسيطر خلال فترة ما قبل التسعينات، موجه للإيجار ومطلب أغلبية السكان، اعتبرته الدولة منتوج اجتماعي وليس

اقتصادي. إذ كانت لها مقاربة اجتماعية محضة. فقد كان جزء مهم من السياسة الاجتماعية التي اتبعتها البلاد منذ الاستقلال .وهذا ما أكده" J.P FLAMAND وB.BOUBLI[13] و يعتبر السكن الاجتماعي ، هو السكن الذي يستفيد في إنجازه من مساعدات مباشرة أو غير مباشرة من قبل السلطات المحلية، والجماعات المحلية، والذي يخصص لإسكان الأشخاص ذوي الدخل المتدني وبإيجار يتماشى مع دخلهم ".

وعليه فقد كان من أولوياته القضاء على الأزمة السكنية، أين أولته الدولة اهتمام كبير إذ تعدى دوره من الاستجابة لاحتياج اجتماعي إلى ركيزة لسياسة تنموية أساسها التصنيع حتى الثمانينات إلى عنصر بنيوي للمجال مع نهاية الثمانينات.

احتكرت الدولة إنتاج السكن الاجتماعي عن طريق دواوين الترقية والتسيير العقاري ابتداء من سنة 1973 ، وتكفلت بكل جوانبه من حيث التمويل، الانجاز، " OPGI " التوزيع، كما احتكرت الجماعات المحلية التعاملات العقارية لصالح الدولة.

حيث ظهرت سياسة السكن الاجتماعي في الفترة ما بين 1962_1977 كوسيلة لتلبية الحاجات الضرورية للسكان آنذاك وهو ممول من طرف الدولة بواسطة الخزينة العمومية، وفقا لميزانية تحدد حسب حجم المشروع ،لكنه أصبح في الوقت الراهن موجها فقط للفئة التي تسكن البيوت القصديرية، أو تلك التي تعرضت منازلها للتخريب .نتيجة لحدوث كوارث طبيعية او غيرها كما يجب ألا يتجاوز الدخل الأسرة المستفيدة من هذه الصيغة من السكن متوسط الدخل الفردي الوطني المقدر ب24000دج شهريا.

2. كيفية الحصول على السكن الإجتماعي

في دراسة قام بها الباحث "حجيج الجنيد"[14] خاصة بمدينة وهران. أين يعطي تحليل وصفي سوسيولوجي لكيفية الحصول على السكن الاجتماعي بهذه المدينة. حيث يذكر أن الظلم الاجتماعي بالإضافة إلى السياسة السكنية المتبعة الغير منسقة ، أدى بالمقابل إلى سياسة غير رشيدة في توزيع السكن الاجتماعي ، بالإضافة إلى أن مفهوم « Hogra » هذا المفهوم بمدلوله المثقل الذي رافق الطبقة المعوزة من المجتمع التي تنتظر الفرج القريب من الدائرة، باعتبار أن الدائرة هي التي تقوم بهذه العملية وفقا للمرسوم التنفيذي 08/142. [15]

ويتم على أساسها بتكليف لجنة من الدائرة ، يترأسها رئيس الدائرة باختيار المستفيدين وتتكون من الأعضاء التاليين:

-رئيس الدائرة رئيسا / رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني / ممثل المدير الولائي المكلف بالسكن.

-ممثل المدير الولائي المكلف بالشؤون الاجتماعية / ممثل ديوان الترقية والتسيير العقاري.

-ممثل الصندوق الوطني للسكن.

ويتم تعيين أعضاء اللجنة بقرار من الوالي المختص ترابيا وماعدا رئيس المجلس الشعبي البلدي فإنه تم تحديد عضوية الأعضاء الأخرين لمدة سنة واحدة.

هذه اللجنة التي تحمل على عاتقها " قنبلة موقوتة "،إلا أنها مجبورة على القيام بعملية توزيع عندما يطلب منها القيام بذلك[16]. فتجد نفسها أمام عشرات الألاف من الطلبات السكن مقابل برنامج سكني لا يتجاوز خمسة مئة وحدة سكنية ،وكمثال عن هذه العملية بلدية سيدي الشحمي عدد الملفات المدروسة بلغت حوالي 15.663 هذه الملفات ممتدة من سنة

2001 إلى غاية سنة 2013.أمام 500وحدة سكنية ، تم تسليم قرار إنهاء المشروع سنة 2011 ، وبقي أسير المكتب إلى غاية سنة 2013. و المواطن وحده من يدفع الثمن الباهض ، حيث أن أزمة السكن ، تخلق أزمات اجتماعية ، ونفسية كثيرة وكبيرة مثل: التأخر في الزواج ، الطلاق ، الشجار العائلي .....وهذا الرقم الضخم لطالبي السكن بمدينة من مدن وهران ، ما هو إلا دليل وجود "انفجار سكاني "حيث تعرف المدينة توسع حضري سريع ،وهو ناتج لعدد من العوامل من بينها النزوح الريفي ، والنزوح الأمني .... وغيرها مقابل تطور اقتصادي ضعيف هذا ما وسع شريحة الطبقة المعوزة الطالبة لهذا النوع من البرنامج .

بالإضافة إلى ما لاحظنا هو تهافت العنصر النسوي في وضع ملفات السكن، وعند التقرب منهن وجدنا أن الظروف الاجتماعية و كذا الاقتصادية قست عليهن ، هذا ما جعل المرأة تبحث عن الاستقلالية و الخروج من السلطة الأبوية بعد طلاقها أو في كثير من الأحيان تبين لزوجها انها قادرة على خوض معارك سلمية مع الإدارة التي في كثير من الآحيان يعجز أو بالأحرى يمل أمام روتينية تلك المواجهة .وبالتالي تضمن سقف يحميها من برودة الشتاء وحر الصيف كما يقال "الدار قبر الدنيا"[17] حيث لايبدو تمثيل السكن بالقبر نوعا من الإستعارة قائمة على مقتضيات البلاغة ، و إنما يعكس صلة أنتربولوجية عميقة بينهما تتردد العديد من صورها ضمن تخيلات الراحة والحميمية ، فكلاهما مستقر .

وتدرس ملفات الطلبات من طرف اللجنة بعد تحقيق ميداني تقوم به فرقة تابعة للبلدية ، ويشرع في دراسة الملفات ثلاثة أشهر قبل تاريخ استلام السكنات. ويتم نشرها لمدة 8 أيام ليتمكن المواطنون الذين يرون إجحافا في حقهم من تقديم الطعون لدى اللجنة

الولائية، و على لجنة الطعن التي يترأسها رئيس المجلس الشعبي الولائي أن تقرر في أجل لا يتعدى 15 يوما وما هو ملاحظ من إحتجاجات و مظاهرات بعد صدور قائمة المستفيدين ،ينفي حقيقة ما جاء به المرسوم التنفيذي 08/142 و أن هذه المراسيم تضرب عرض الحائط أمام المجابهة و المحسوبية.

3. توزيع السكن الاجتماعي والوقفات الاحتجاجية:

يمكن اعتبار زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية نقطة البدء في مسار الدرس المعرفي للحركات الاجتماعية فقد عرفت السنوات الأولى لما بعد الحرب احتداما قويا للنقاش السوسيولوجى والسياسي بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي الذي تمارسه هذه الحركات وهذا على حسب H Blummer.[18]

كما تعد الحركة الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي ممارسة قديمة في التاريخ البشرى، إلا أن استعمالها كمفهوم نظري يظل حديثا فقد كان على قارئي اللحظات التاريخية الاحتجاجية أن ينتظروا سنة 1842 لينحت المؤرخ الألماني لورينز فون ستاين L V STEINEمصطلح الحركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الانسانى الرامية إلى التغيير وإعادة البناء.

وفي هذا الإطار يشير H Blummer [19] إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين. فالحركات الاجتماعية هي في نظره مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والرغبة في إقامة نسق جديد. والشرط المؤسس لأية حركة اجتماعية يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر " كتحول فى الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية

وسيرورة النظام الاجتماعي، لمعرفة ما يعدل أو يحول مجرى تاريخها"، والحركة الاجتماعية لا تكتس شرعية الوجود إلا إذا جعلت التغيير شرطا وجوديا لها، وإلا سقطت عنها عناصر المعنى.

كما أن نظرية السلوك الجماعي في تفسيرها للحركات الإجتماعية تدين لبعض الوظفيين من أمثال سمسلر SMELSER [20] وبعض الباحثين القريبين من علم النفس الإجتماعي ، مثل غور GURR وتستند إلى خلاصات علم النفس الإجتماعي وسيكولوجية الجماهير . وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الإجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستريا الجماعية، حيث تنتقل العدوي الجماعية التي تجعل الفرد منساباً مع السلوك الاندفاعي، بمعني أن الحركات الاجتماعية، وفقاً لهذا الفهم ، تنطوي على ردود أفعال ليست بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف غير طبيعة من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية ويؤكد أنصار هذه النظرية المسار الإنحرافي الذي قد يسير فيه الحركة الاجتماعية.

كما تهدف الحركة الاجتماعية الحديثة عند ألان تورين[21] Touraine ضمن أبجديات الماركسية ، وهذا عندما تقاس الحركة الاجتماعية برتباطها مع الصراع الطبقي . ولكن تتجاهل أهمية الدور للفاعلين و بعدهم الثقافي ، "الرجال يصنعون تاريخهم ، و يبتكرون ثقافتهم وكذا صراعاتهم الاجتماعيةّ ، كل هذا ينتج الحياة الاجتماعية و في خضم هذا المجتمع يصبح غليان للحركة الاجتماعية "فالحركة الاجتماعية تهدف إلى تحرير الذات التي تمثل إليه مفهوم «الفاعل الاجتماعي»، أي المفهوم الذي يجعل للعلاقة الاجتماعية بعدًا أصيلاً في الفرد. كما يقول تورين على أن الحركة الاجتماعية تكون عن إرادة ووعي الأفراد

بذواتهم في غنى عن تشكل نِقابة سياسية من أجل الدفاع عن مطالبهم . وعليه يؤكد تورين: "أن الحركة الاجتماعية الجديدة" لا تتشكل بالعمل السياسي والصدام، ولكن بتأثيرها في الرأي العام[22].

إن هذا المفهوم السوسيولوجي للحركة الاحتجاجية ، يعطينا تصور عام وشامل عن ما يحدث في الجزائر خاصة وأن التقرير السنوي لحقوق الإنسان بالجزائر[23] أقر على أن الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية العديدة والمتكررة التي سجلت ب2011 في مناطق عديدة من البلاد، وهذا راجع إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بندرة السكن، البطالة وتدهور المعيشة « وهي من الآفات التي أثقلت كاهل المواطن الجزائري ودفعت به إلى التعبير عن سخطه وغضبه باللجوء إلى العنف والشغب."لقد تم تسجيل حوالي 974حركة احتجاجية متعلقة بطلب السكن[24]، وهذا في الثلاثي الأول من سنة 2015ليقابله حوالي 710حركة احتجاجية لسنة 2014 ، إن هذا الارتفاع او الصعود للحركات الاحتجاجية يدخل في اطار العديد من عمليات إعادة الاسكان أو عمليات توزيع السكنات وهذا خلال بداية سنة 2015. إن الحركات الاحتجاجية ارتفعت بشكل مقلق مقارنة لسنة 2014. وأخذت هذه التظاهرات عدة أشكال ونماذج وهذا للتعبير عن سوء المعاملة للإدارة، وكذا عن زيادة الرشوة والمحسوبية في قائمة المستفيدين .

وعلى الرغم من برنامج بناء 2 مليون سكن وكذا آليات الدعم لاقتناء السكنات الجديدة، قد دافعت بالمطالبين بالسكنات إلى الخروج إلى الشارع للتنديد وللمطالبة بحلول عاجلة للحد من السكنات القصديرية الهشة والبنايات القديمة الآيلة للسقوط، وكذا المطالبة بالتوزيع العادل للسكنات الاجتماعية كما أن وجود أسباب أخرى نذكر منها :"الندرة في مواد البناء التي

تعرقل من حين لأخر المشاريع السكنية الكبيرة، التكفل بضحايا الفيضانات بإعادة إسكانهم بطريقة مؤقتة تدوم في الزمن، ارتفاع أسعار العقار بسبب السوق الموازية."

بالإضافة إلى غياب المرافق الحياتية من المجمعات السكنية وإهتراء البنية التحتية للعديد منها تعكس بشكل واضح الإطار المعيشي المتدهور لسكان هذه الأحياء، الأمر الذي جعل منها مصدر للإحباط وأوكار للانحراف، كما أن تسجيل 1500 احتجاج وعمل شغب لسنة 2011 والذين أدوا إلى الإخلال بالنظام العام[25].

ليرى الباحث في علم الاجتماع، نصر الدين جابي[26]، أن استقرار الأوضاع الأمنية بوابة لطرح الانشغالات الاجتماعية "هذه الحركات الاحتجاجية كانت متوقعة لسبب بسيط هو أن الجزائر خرجت من مرحلة اختلال الأوضاع الأمنية، لذلك فقد أحدث المواطن قطيعة بينه وبين التفكير فيها، بل انتقلت جل انشغالاته إلى المشاكل الاجتماعية التي كانت مؤجلة في الماضي.

واعتبر جابي أن "السياسات الاقتصادية" تعد من بين العوامل التي حركت الإضرابات في عدة قطاعات وأفرزت استقطابا اجتماعيا، مشيرا إلى أن "المجتمع الحالي قد صار طبقيا على أساس علامات الثراء الفاحش المسجلة لدى طبقة معينة، في حين تتخبط طبقة الأجراء والتي تمثل الأغلبية في مشاكل اقتصادية واجتماعية لم توجد لها حلول بعد". وأكد الباحث الاجتماعي "إن الأجراء لم يستفيدوا من السياسات المنتهجة على مستوى الحكومة فيما يخص الأجور التي أعلن عنها في وقت سابق"، مرجحا انتقال الإضرابات إلى العديد من القطاعات خلال السنة الجارية وحتى القادمة، مضيفا "لقد تعود الجزائري ونعلى مطالبة الحكومة باستمرار ورفع مطالبها إليها".

لقد تحولت عمليات تعليق القوائم الاستفادة من السكنات الاجتماعية بمدينة وهران ،إلى فترة غليان احتجاجي عارم واحتقان شعبي متنامي، نتيجة تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وهذا على حسب رأي مجتمع البحث بسبب انتهاج السلطات المحلية للسياسات اللاشعبية الرامية إلى التفقير والتهميش والإقصاء وعدم التعاطي الإيجابي مع ملف السكن الاجتماعي. إن تنامي الحركات الاحتجاجية بالعديد من مناطق مدينة وهران تعتبر ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة[27] والتحليل مع ضرورة ربطها بالسياقات العامة التي أفرزتها. إن الوقفات الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات أخذت عدة أشكال من بينها ، قطع الطرق بوضع عجلات السيارات في وسط الطريق وحرقها ، أو بالتجمهر وتجمع عدد هائل للمتظاهرين في الطريق من أجل حركة السير[28]، كتابة لافتات، واستدعاء الصحافة الخاصة لتغطية هذا الشكل من أشكال الاحتجاج وهذا من أجل التشهير به، وبالتالي لا يبقى على المستوى المحلي .هناك أيضا شكل أخر وهو إحضار البنزين و سكبه على أحد المتظاهرين لحرق نفسه، وهذا ما يستدعي دخول السريع لقوات الأمن و السلطات المحلية . وفي حقيقة الأمر أن هذه الأشكال احتجاجية ليست في واقع الأمر إلا تقنية ووسيلة محددة مسالمة نسبيا يهدفوا من خلالها منظموها إلى تحقيق مقاصد ومطالب معينة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر تجمع مئات الشبان[28] حيث قاموا بغلق كل الطرق و المنافذ المؤدية إلى ساحة أول نوفمبر وقاموا بشل الحركة، واختلفت أسباب هذا الاحتجاج من رافض لمنطقة الإسكان (منطقة الشهايرية –دائرة قديل).

حيث يقول أحد المبحوثين السن 39 متزوج (يسكن في حي سيدي الهواري).

" أنا ما نسكنش في طرف الدنيا ، نخلي وهران و نروح لآخر الدنيا ، علاش نقعد وراني ويسكمولي الوضعية نتاع السكنة نتاعيبزاف عليا".

فعلى حسب هذا المتحدث أنه معارض لنوعية المنطقة التي ينقل لها ، فتعدى بالنسبة له طموح الحصول على السكن إلى نوعية المكان الذي يسكن فيه .

في هذا الصدد يرى الباحث حجيج[29] عن عمليات الشغب والاحتجاجات التي تحدث في مختلف مناطق الوطن، هي ردود فعل عفوية نتيجة تراكم لعمليات إحباط يومية، أين تتعطل أو تنعدم كل قنوات الاتصال و الحوار .

وعليه فإن كل عملية شغب تأتي لتؤكد رغبة الشباب (شباب ما بعد أحداث أكتوبر 1988) في التغير الجذري، في ظل جو يسوده خلط بين الغضب والشك، والحقرة وكذا التهميش .

وما يزيد من حدة التوتر في أوساط المتظاهرين هو تزايد في عدد الطلبات مقابل عرض منخفض ، حيث أن تقديم 1333 وحدة سكنية إجتماعية مقابل 80.000طلب في النوع من السكن أرغم والي ولاية وهران على تأجيل عملية التوزيع مرتين على التوالي ، وهذا راجع لنقص حصة التوزيع[30] .

انه على الرغم من المجهودات التي تسهر الوزارة على رفع التحدي بها، وانطلاق برنامج ضخم في مختلف البرامج السكنية ، إلا أن الأزمة متواصلة والطلب على السكن جد مرتفع، وهذا نتيجة أسباب سبق ذكرها منها الانفجار الديمغرافي و النزوح الريفي و كذا السكن الهش ....الخ .

ولتخطي الأزمة تشير بعض التقارير ، انه يجب انجاز مابين 20.000إلى 25.000وحدة سكنية في السنة ، وعليه يجب انتظار سنوات وسنوات لتدارك التأخر على مستوى وتيرة الانجاز . على حسب قول إحدى المبحوثين رقم 06:" يجب وجود معجزة لتغطى هذا العجز".

إن السكن الاجتماعي هو إستراتيجية تبنتها الجزائر من أجل إنجاح سياسة اجتماعية ،كما أنه على حسب السلطات أن الدولة الجزائرية هي الدولة الوحيدة التي توزع السكن بصفة مجانية . إن مجانية السكن أثارت عوامل أخرى ساعدت على زيادة أو بالأحرى تعقد الأزمة في حد ذاتها .فمثلا :

ـ عملية توزيع السكن الذي يعتبره البعض مهزلة متواصلة تقابل باحتجاج مستمر من قبل المرفوضين من القائمة .

ـ عملية الثراء السريع للبعض على حساب تفقير عدد كبير، حيث أن عدد هائل من السكنات يمنح لأناس لا يستحقونها ، ومن تم تباع بأموال باهظة أو يقومون بتأجيرها في إطار غير رسمي.

إلا أن هذا النوع من السكن شجع على تنامي هذه الظاهرة. وخرج من الإطار الذي وضع فيه، حيث أنه يعتبر مشروع سياسي من أجل البلوغ إلى هدف نبيل، وهو حماية العائلات المعوزة، وليس إستعماله (كورقة) ضغط من قبل بعض المترشحين المحليين في حملاتهم الانتخابية ، فمن هنا تبدأ بما يسمى بتكوين الشبكة العلائقية مع المنتخبين المحليين .

إلا أن هذه الاحتجاجات الشعبية على السكنات قد تكون ورقة ضغط في حد ذاتها ، وتوقف قائمة المستفيدين من تلك السكنات ، وتطالب اللجنة إعادة النظر فيها .مثل ما حدث في بلدية سيدي الشحمي –دائرة السانية أفريل 2013.

كما أن المغالطة الصحفية ، أو ما يسمى أيضا بالإشاعة لها تأثير سلبي ، في اشتعال فتيل هذه الاحتجاجات . خاصة ما إذا ظهر مقال صحفي يشير إلى ظهور القائمة الاسمية للمستفيدين في أي بلدية من بلديات ولاية وهران، فنجد تدفق الآلاف من المواطنين أمام مقر الدائرة ، متسلحين بالغضب .

ومن أجل تفادي هذه الاحتجاجات ، والتي تعود بالخسائر المادية في كثير من الأحيان على مقر الدائرة و كذا مقر البلدية ، فإن أحسن مكان لتعليق هذه القوائم على حسب رأي أحد المسؤولين هو جدران مدخل المسجد ، وكذا في الساحات العمومية ، وهذا باعتبار أن المواطن الجزائري يحترم حرمة المسجد ، ولا يمكن له الإساءة لهذا المكان.

لهذا أقرت مبعوثة الأمم المتحدة إلى الجزائر راكيلرولنك[31] R.Ronlik حول السكن اللائق في الجزائر ، أن مفهوم السكن كحق أساسي مفهوم راسخ في المجتمع الجزائري.

الخاتمـــــة :

ان السكن الاجتماعي هو مشروع سياسي من أجل تحقيق أهداف سامية ، من بينها حماية العائلات المحتاجة والمعوزة ، إلا أنه تحول إلى منطق معادي لهذه السياسية ، من خلال شكل العقليات المسؤولين المحليين والمسؤولين الادراايين الهادفة لخدمة مصالح فئة معينة دون الإكتراث للوضعية الاجتماعية للاغلبية، ومنه فان السكن الاجتماعي خرج من الإطار الاجتماعي و الأخلاق الانسانية ، وأصبح منبع رزق الطبقة الطفيلية للمجتمع .

إن هذه المسألة المتمثلة في عدم التوزيع العادل للسكنات الاجتماعية هي التي تهدد السلم و الأمن الاجتماعي .

كما أن العجز في السكن هو من دون شك أحد العناصر التي كان لها دور رئيسي في تفجير الأزمة الاجتماعية في الجزائر، والتي لا يمكن فصلها عن الجانب السياسي والأمني في فترة العشرية السوداء .

الهوامش:

1-Sidi Boumediene.Messaoudt, « La Recherche Urbaine en Algerie un état de la question », Urbana ,N° 365, Université de Tour ,Juillet 1996,P06.

2-محمد بلقاسم حسن بهلوم، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر ، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 60 .

3-خالد جلال ،تنامي الحركات الاحتجاجية كرد فعل على سوء تدبير الملفات الاجتماعية ، الحوار المتمدن-العدد: 1542 – 2006،ص

4-سوالمية ن ، الساكن ، السكن ،والمحيط ،جامعة وهران ،2003 ، ص 55.

5-HadjidjD, . « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran,thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, juin 2001.P403.

6-سوالمية ن ، مرجع سابق ، ص 81.

7-Cf ,BonettiM, , Habiter le bricolage imaginaire de l'espace ,Hommes et perspectives , paris ,1994,P3.

8-ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، المجلد الأول ، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، 1986،ص 636.

9-Bachlard.G,La Poétique de l'espace , Paris ,Puf ,1981,P27 .

10-Ibid P.29

11-Habitation à bon marché هذا الشرح

12-Taibis,la Fabrication de la ville par le logement social : cas des HBM D'Oran, Mémoire pour l'obtention du magistère en architecture,Usto-Oran,2012,P32.

13-Jean-Marc Stebe, Le logement social en France, Ed PUF,Paris,,P5.

14-HADJIJ el- Djounid « Urbanification et Appropriation de l'espace» le cas de la ville D'Oran ,Thèse pour l'obtention du doctorat d'Etat ,juin 2001,P323-328.

15-Textes de Mise en œuvres des différentes formes de logement P32

16-إن رئيس اللجنة يجد نفسه مضطر للقيام بهذه العملية ، وهذه العملية لا تقام وفق إستلام مقرر إستلام البرنامج السكني ، وإنما وفق قرار وزاري أو وفق قرارات يصدرها الوالي.

17-عماد صولة ، من سيرورة الرمز من العتبة إلى وسط الدار : قراءة انتربولوجية في السكن التقليدي التونسي، انسانيات عدد28 أفريل-جوان 2005 ،ص 08

18-Etienne .J,(s/d),Dictionnaire de sociologie .les notions , les mécanismes et les auteurs ,Hatier ,Paris ,2002,P216

19-Ibid ,P217

20-عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ، إضافات، العدد الثالث عشر، 2011، ص17

21-Cf , Alain Touraine, le retour de l'acteur, Paris, Fayard, 1984 .

22-يعتبر أن الموضوع الرئيسي للسوسيولوجيا هو " دراسة التصرفات الاجتماعية وفي الدرجة الأولى دراسة التصرفات التي ترتبط مباشرة بالنواحي التاريخية أي بعلاقات وصراعات الطبقات تصرفات ندعوها بالحركات الاجتماعية وكان هذا الفهم الخاص لغايات السوسيولوجيا هو ماجعله يراهن منذ البدء عل

تجذير سوسيولوجيا الفعل التي تركز اهتمامها على الفعل والعلاقات والصراعات والبني والأنساق الاجتماعية.

23-http://www.djazairess.com/echchaab/19612

24-Direction générale de la Sûreté nationale ? معلومات مستقاة من المديرية العامة للأمن الوطني

25-Direction générale de Sûreté nationale

26-جابي نصر الدين ، لماذا تأخر الربيع العربي الجزائري، منشورات الشهاب ، 2012، ص 32.

27-خالد جلال ،تنامي الحركات الاحتجاجية كرد فعل على سوء تدبير الملفات الاجتماعية ، الحوار المتمدن-العدد: 1542 – 2006،ص

28-هذا الشكل سجل على مستوى منطقة سيدي معروف التابعة لبلدية سيدي الشحمي . وهران .

29-بتاريخ 10*/2012/01 بحي الدرب ولاية وهران .

30-Hadjidj D, La jeunesse algerienne : un contre pouvoir en émergence ?(S/d) Ali Sedjrari, Pouvoir et contre pouvoir à l'heure de la démocratie et des droits humains , L'Harmattan ,2014,P430:

31-www .le matin.dz.net,14/10/2015.

32-راكيلرولنك، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق ،الأمم المتحدة ، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة التاسعة ، 2011/12. ص09.